أثر و متطلبات التجارة الالكترونية لنقل الاقتصاد الوطني إلى واحة المعلوماتية الحديثة

د. حاجي العلجة

جامعة لجزائر–3

ملخص:

أصبح تطور ورقي الدول في ظل العولمة يقاس بمدى قدرتها علي استيعاب والاستفادة من التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المختلفة وهي مؤشر يوضح مدى القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي

إن الدول المتقدمة بلغت مستويات رهيبة في ميدان التجارة الالكترونية مما يجعل الهوة بينها وبين الدول النامية ومنها الدول العربية كبيرة جدا.وهذا يعود إلى جملة أساسية من المعوقات على هذه أن تعمل جاهدة لتخطيها من توفير المتطلبات الأساسية للاندماج في تكنولوجيا المعلومات.

مقدمة :

ان التطور الكبير الذي وصلت إليه ثورة المعلوماتية واستخدامها بشكل كبير في إنجاز عمليات التبادل التجاري بفترات زمنية قياسية مخفضة بذلك التكاليف المرتفعة، حيث إن التطور المطرد لشبكة الإنترنت وانتشارها وتوسعها الملحوظ خولها أن تلعب الدور الرئيسي لعصر المعلومات, حيث أصبحت وسيلة هامة لا يمكن الاستغناء عنها .

لقد أحدثت التجارة الإلكترونية تغيرات كبيرة في عالم التجارة على المستوى العالمي وفي آلية العمليات التجارية .كما فرض عصر العولمة تغيرات كثيرة على شتى مجالات الحياة ، وتسابقت دول العالم لدخول الأسواق العالمية من أوسع أبوابها ، فالكل يحاول إيجاد أفضل وأسهل الطرق للدخول في هذا النظام العالمي الجديد بشتى الطرق ، مما جعل العالم أشبه بقرية واحدة.ولقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات ، ومن خلال أشكالها العصرية المتطورة ، والمتسارعة والمتغيرة ، والمتعددة في جعل كل من يرغب في الدخول في النظام العالمي الجديد أن يبحث ، وينشئ مقومات وآليات تساعده في خوض هذا السباق وتعد التجارة الالكترونية إحدى سمات الاقتصاد القائم على المعرفة ومن أهم التطبيقات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يجب أن تهتم بها الدول كي تواكب البيئة الحديثة وما تفرضه من تطورات ممثلة في ازدياد الاهتمام بالتجارة الالكترونية.

أهمية الدراسة:تستمد أهميتها من الحاجة الملحة في الاقتصاديات المعاصرة الى ضرورة الاستفادة من التطبيقات التي أفرزتها ثورة المعلوماتية الناجمة عن التطور الرهيب في تكنولوجيا المعلومات.

أهداف الدراسة:تسعى هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية الاستفادة من تطبيق التجارة الالكترونية في الدول العربية و منها الجزائر و مدى الفائدة المرجوة من ذلك.

و كذا التعرف على أبرز المعوقات المرتبطة بتطبيق التجارة الالكترونية و العمل على تحديد العوامل المساعدة على إمكانية تطبيق التجارة الالكترونية.

فالتجارة الالكترونية باعتبارها أحد المستجدات الحديثة في عولمة الاقتصاد. يتطلب منا محاولة التعرف على واقع و حجم التجارة الالكترونية وإمكانية الاستفادة من مزاياها، إضافة إلى أهم التحديات والمشاكل التي تحول دون تطبيقها والعمل على معالجتها.

مفهوم التجارة الالكترونية:التجارة الالكترونية يعني استخدام الانترنيت و الشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة ، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات و الأفراد[1] و تعد التجارة الالكترونية أحد ثمار الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم ، كما تمثل واحدا من أهم ركائز ما يعرف بالاقتصاد الرقمي و التي باتت تؤثر بلا شك على مختلف الأنشطة الاقتصادية نظرا لما تمثله من استثمار في الطاقات الذهنية و القدرات الفكرية للعنصر البشري. وقد تعددت وجهات نظر الباحثين الذين تناولوا مفهوم التجارة الالكترونية ، فقد عرفها البعض بأنها المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد و الهيئات و التي تعتمد على معالجة و نقل البيانات الرقمية ، بما فيها الصوت و الصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الانترنيت أو مغلقة و التي تسمح بالدخول إلى الشبكات المفتوحة[2] .

و منهم من يرى أنها عمليات بيع و شراء ما بين المستهلكين و المنتجين أو بين الشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات [3] و عرّفت على أنها عمليات استخدام الشبكة الالكترونية في المجال التجاري و التي تتيح للمستهلك أن يعقد العديد من صفقات البيع و الشراء بأسلوب سريع و سهل [4] و عرفتها المنظمة العالمية للتجارة بأنها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات و تأسيس الروابط التجارية و توزيع و تسويق و بيع المنتجات عبر شبكة الانترنيت . كما أشار البعض بأن التجارة الالكترونية تطلق على مجمل الخدمات التجارية التي تعتمد على الوسائل الالكترونية كالتبادل الالكتروني للبيانات و التحويلات الالكترونية للأموال و البريد الالكتروني و النشرات الالكترونية و غيرها من الخدمات التي تتعامل بها المؤسسات و الشركات [5].

و من وجهة نظر الأعمال التجارية فهي عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية و سريعة [6].

و التجارة الالكترونية كمفهوم هي تنفيذ و إدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع و الخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنيت أو الأنظمة التقنية المشابهة.

وتتخذ التجارة الإلكترونية أشكالاً عدة منها عرض السلع والخدمات عبر الإنترنت وإجراء البيع مع عمليات الدفع النقدي بالبطاقات النقدية أو بغيرها من وسائل الدفع وإنشاء متاجر افتراضية على الإنترنت والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية وممارسة الخدمات المالية وخدمات النقل والشحن وغيرها عبر الإنترنت.

لقد ظهر خلاف وجدل حول تعريف التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية ، وأيهما يندرج تحت الآخر ، فالرأي الأول يعتقد بأن التجارة الإلكترونية تشمل جميع العمليات الإلكترونية التي تقوم بها الشركات متضمنة كذلك البنية التحتية لنظم معلومات المنشأة وتضم بالتالي الأعمال الإلكترونية ، وحسب هذا الرأي[7] فإن الأعمال الإلكترونية عبارة عن العمليات الرقمية الإلكترونية ضمن بيئة المنشأة فقط ، ويقتصر دورها ضمن إجراءات الرقابة الداخلية وكمثال عليها ، عملية السيطرة والاطلاع على حيثيات مخزون الشركة الموجود في موقع بعيد من خلال وسائط تكنولوجيا رقمية . أما الرأي الثاني فيعتقد بأن الأعمال الإلكترونية هي الأشمل ويندرج تحتها جميع أدوات التعامل الإلكترونية الأخرى .

ويمكن أن نقسم التجارة الإلكترونية إلى عدد من المعاملات حسب طبيعة المتعاملين :[8]

1 . تعامل بين شركة تجارية وشركة تجارية أخرى: (B2B)

2 . تعامل بين شركة تجارية وحكومة: (B2G)

3 . تعامل بين شركة تجارية ومستهلك فردي: (B2C)

4 . تعامل بين حكومة ومستهلكين: (G2C)

5 . تعامل بين مستهلك ومستهلك: (C2C)

6 . التجارة الإلكترونية داخل مجال الأعمال

7 . التجارة الإلكترونية في غير مجال الأعمال

أساسيات قيام التجارة الالكترونية:هناك مجموعة من الشروط الأساسية الواجب توافرها حتى يمكن الحديث عن قيام التجارة الالكترونية أهمها:

- الحكومة الالكترونية التي من شأنها استخدام التقنيات الحديثة لرفع كفاءات الخدمات الحكومية و تيسير الحصول عليها إلى جانب العمل على التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية و يتمثل ذلك في مشتريات و مناقصات الحكومة في شراء السلع و الخدمات و تسديد المستحقات و توفير مناصب الشغل...الخ[9]
- البنوك الالكترونية وهي تمكن الزبون من معرفة حسابه أو الحصول على مختلف المعلومات أو الخدمات إلى جانب معرفة لمختلف المنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يوفرها جهاز الحاسوب

و توجد ثلاث أنواع من المواقع للبنوك الالكترونية[10]

- الموقع المعلوماتي وفيه يقدم البنك معلومات حول منتجاته و خدماته المصرفية
- الموقع الاتصالي وهو يوفر الاتصال بين البنك و عملاءه كالبريد الالكتروني مثلا
- الموقع التبادلي وفيه يمكن للزبون أن يصل إلى حساباته البنكية و أن يقوم بكافة التحويلات.

و الواقع إن الحديث عن التجارة الالكترونية يتطلب الحديث عن أهمية وسائل الدفع الالكترونية و على رأسها النقود الالكترونية هذه الأخيرة التي تحل محل النقود الكلاسيكية في التجارة الالكترونية

و النقود الالكترونية تأخذ عدة أشكال

- بطاقة السحب الآلي[11]
- بطاقة الائتمان [12]
- المحافظ الالكترونية[13]
- النقود الالكترونية البرمجية
- الصكوك الالكترونية

خصائص التجارة الالكترونية :توفر التجارة الالكترونية لمستخدميها مجموعة كبيرة من الخصائص أهمها :

1- عدم وجود مكان جغرافي محدد يلتقي فيه البائعون والمشترون،و إنما يتم التلاقي عبر شبكة الانترنيت، أي أن السوق أو مركز التجارة هو محل شبكي يحوي تعاملات تجارية،وأن طرفي العملية التجارية نادرا ما يعرفون بعضهم البعض وتتم عمليات التبادل دونما حاجة حتى أن يرى أحدهم الآخر.

2- إن عملية التبادل التجاري الالكتروني تتم بأعلى درجة من الكفاءة وبأكثر فعالية وبأقل تكلفة ممكنة،كونها تعتمد التبادل الالكتروني للبيانات والمستندات كإرسال الحوالات المالية والقوانين والكمبيالات والنظم المعلوماتية الأخرى[14].

3- أن التجارة الالكترونية تساعد على انجاز العديد من الصفقات والمعاملات بسهولة ويسر ودون أن يتطلب ذلك انتقال البائع أو المشتري إلى حيثما تعرض هذه المنتجات والخدمات.

4- تمتاز التجارة الالكترونية بإمكانية عرض منتجاتها من السلع والخدمات على المستهلكين في وقت واحد وعلى مدار الساعة في اليوم الواحد، مما يساهم في تحقيق أقصى فائدة ممكنة لكل من المنتجين أو المستهلكين.

5- تشكل التجارة الالكترونية عاملا محفزا للشركات المتعاملة معها كي تطور خدماتها التجارية بشكل مستمر،فالمنافسة هنا تتخذ أعلى أشكالها، ذلك أن الشركة مع زيادة الأسواق المتاحة أمامها يزداد عدد منافسيها في الوقت نفسه وهي مضطرة لمواجهة المنافسة في الأسواق العظيمة مما يساعد على تطوير القدرات التنافسية.

مزايا و فوائد التجارة الالكترونية

توفر التجارة الالكترونية لمستخدميها مجموعة من المزايا أهمها

1)انخفاض التكلفة حيث كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جدا في السّابق، حيث إن الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والجرائد، أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الانترنيت وبتكلفة ضئيلة جدا.

2)تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر كونها وسيلة فعالة للوصول إلى أسواق العالم جميعها في وقت واحد ودون انقطاع طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة وبأقل النفقات.

3)تخفيض مصاريف الشركات حيث تعد عملية إعداد وصيانة مواقع التجارة الالكترونية عبر الانترنيت أقل كلفة من أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب، حيث توفر العديد من النفقات العامة و الإدارية.

4)تلبية احتياجات العملاء وتوفير الوقت والجهد، فغالبية العملاء يفضلون إجراء معاملاتهم التجارية من منازلهم أو موقع عملهم، أي أنهم يفضلون الخدمة الذاتية في أي وقت ومن أي مكان وعبر أي وسيلة اتصال ودون الوقوف في طوابير لشراء منتج معين. وذلك اختصارا لوقتهم وجهدهم.

5)حرّية الاختيار حيث توفر التجارة الالكترونية فرصة رائعة لزيارة مختلف أنواع المحلات على الانترنيت وتزود العملاء بالمعلومات الكاملة عن المنتجات ويتم ذلك بدون أي ضغوط من الباعة.

6)خفض الأسعار حيث يوجد على شبكة الانترنيت العديد من الشركات التي تبيع السلع بأسعار أقل مقارنة بأسواق التجزئة أو المتاجر التقليدية لأن التسوق على الانترنيت يوفر العديد من النفقات العامة والإدارية، حيث تصل نسبة الوفرة ما لا يقل عن 80%[15]، مما يصب في مصلحة الزبائن.

7)التحرر من القيود ، سابقا كانت الشركة تحتاج إلى ترخيص معين والخضوع لقوانين عديدة وتكبد تكلفة إنشاء فرع جديد أو توكيل الغير في الدولة الأجنبية حتى تتمكن من بيع منتجاتها ، أما الآن لم يعد أي من تلك الإجراءات ضروريا .

و رغم أهمية و منافع التجارة الالكترونية إلا أنها لا تخلو من بعض المخاطر من أهمها

الهجمات المتعمدة ، خصوصية التعامل ، فقدان الثقة ، فشل عملية التحويل ، غياب التوثيق ، سرقة الهوية ، تزوير الحقائق.

التجارة الالكترونية و تطوير نظم المدفوعات:إن التطور التقني والنمو المتسارع في استخدام الانترنت والتجارة الالكترونية أظهرت العديد من

الابتكارات في نظم المدفوعات حيث تعتبر نظم16 عرض ودفع الفواتير الالكترونية من أحدث

الأنظمة التقنية التي أحدثت تقدماً ايجابياً في حقل مدفوعات التجزئة والمستفيدين منها بكافة

فئاتهم من عملا ء ومؤسسات مالية وخدمية وبنوك ولا يزال معظم المستفيدين من خدمات

المؤسسات الخدمية في وقتنا الحاضر يستلمون فواتيرهم عبر البريد العادي أو مباشرة من

الشركات والمؤسسات المزودة بالخدمة، ولكن التقنية الحديثة أتاحت الآن إمكانيات عدة في هذا

المجال حيث يمكن اليوم استلام ودفع الفواتير الكترونياً وتطويع تقنيات الانترنت والهاتف الجوال

لتنفيذ ذلك وفي أي مكان في العالم

وقد ظهرت في الفترة الأخيرة نظم المدفوعات الالكترونية والذي يحمل مفهوما جديداً يتيح عدة وسائل للدفع "EBPP"ويسهل عملية الفوترة والتحصيل.

و هو يوفر مزايا عديدة يمكن إدراكها من خلال ما توفره من مزايا سواء للبنوك أو للزبائن أو للمفوترون أنفسهم فهي تتيح لقطاع البنوك تطوير الخدمات التي تقدمها للزبائن من خلال طرح منتجات جديدة ذات قيمة مضافة كما أنها تتيح إمكانية التعامل مع عدد من المفوترون إلى جانب هذا فهي توفر إمكانية تخفيض التكاليف نظرا لما توفره من تقليص في حجم العمليات على مستوى الفروع.

و هي بالنسبة للزبائن تقلل من التعامل بالنقود كما أنها توفر أو تنوع قنوات الدفع بشكل مرن مما يعطي دورا في تنظيم و تجميع الفواتير إلى جانب أنها توفر هذه الخدمات بشكل موثوق و بمعلومات تتوفر على الأمن و السرية.

و هي أيضا توفر بالنسبة للمفوترين أنفسهم التقليل من حمل النقود لتسديد الفواتير ولأنها توفر الثقة و الأمان في وسائل الدفع الالكترونية كما أنها تساهم في خلق نوع من التكامل و التعاون بين البنوك و المفوترون من خلال ما توفره من سهولة في سداد الفواتير الكترونيا أو في تسريع تحصيل هذه الفواتير وهو ما يوفر الكلفة و الوقت بالنسبة للمفوترين

معوقات التجارة الإلكترونية في الدول العربية :من خلال المؤشرات الإحصائية الموالية تبين ما مدى هشاشة الاقتصاديات العربية عموما في انتشار التجارة الالكترونية إذا ما قورنت بالدول المتطورة

ففي عام 2008 بلغ حجم صادرات الدول العربية التقنية العالمية 2% في حين بلغت في الدول المتقدمة 36% ودول شرق آسيا (29%) وأمريكا اللاتينية (2%) [17]

أما متوسط مستخدمي الانترنيت في الدول المتقدمة لعام 2008 بلغ (600) لكل ألف من السكان ومتوسط مستخدمي الانترنيت في الدول العربية (116) لكل ألف من السكان للعام نفسه، مما يوضح حجم الفجوة الرقمية[18]

ان عدد مستخدمي الانترنيت في العالم بلغ نحو (1,5) مليار مستخدم من تعداد سكان العالم لعام 2008، البالغ عددهم نحو (6.5) مليار نسمة أي بنسبة (17%) ، بلغ عدد مستخدمي الانترنيت في العالم العربي لعام 2008 نحو (38) مليون نسمة مستخدم من أجمالي سكان الوطن العربي البالغ (330) مليون أي أن نسبة مستخدمي الانترنيت العربي لعدد السكان بلغ نحو (11.5%)، في حين لم يكن إجمالي عدد مستخدمي الانترنيت العربي في عام 1997 يتجاوز600 ألف مستخدم وهو ما يعني زيادة بلغت نحو (50) ضعف في مدى عشر سنوات[19].

تواجه اقتصاديات الدول العربية و من بينها الجزائر عدة عقبات أمام تطور التجارة الإلكترونية والتي تعود إلى ضعف تواجد البنوك العربية في صفحات الانترنيت إلى جانب عدم قدرتها على إصدار بطاقات الائتمان كما أن انخفاض مستوى الوعي و التوعية لإبراز دور التجارة الالكترونية و مكانتها سواء تعلق الأمر بالأفراد أو المؤسسات و لعل ارتفاع مستويات الأمية ساهم في ذلك[20]

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في ترسيخ هذا الوضع لعل أهمها غياب الإطار القانوني و التشريعي الذي ينظم المعاملات الناجمة عن التجارة الالكترونية مثل التحويلات المصرفية أو الحماية أو الغش و التزوير أو السرقات الالكترونية ...الخ.

كما أن غياب الإستراتيجية الشاملة التي من المفروض أن تضعها الحكومات بغية تطوير آليات التجارة الالكترونية بدل من الاعتماد على العمل اليدوي و البيروقراطي

و إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المشاكل المرتبطة بالبنية التحتية للاتصالات و التي تنعكس أثارها في عدم توفر خطوط الهاتف بالشكل المطلوب أو بثمن مرتفع و بموجات تردد بطيئة و هو ما يفسر حجم الفجوة التكنولوجية في عالم المعلوماتية و الاتصال التي وصلت إليها الدول المتقدمة و التي يجعل من الاقتصاديات العربية تحتاج إلى عقود من الزمن للتقليل من هذه الفجوة رغم إدراكنا لتفاوت مستويات الدول العربية في مجال التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات اذ يتم تصنيفها ترتيبيا الى ثلاث مجموعات و نجد ان الجزائر تصنف ضمن المجموعة الثالثة التي تضم الدول الاقل قدرة على استيعاب متطلبات التجارة الالكترونية .

و لعل من أهم العوامل الواجب توافرها في هذا المجال نذكر:

ا . الحد من ضعف أنشطة البحوث والتطوير، حيث تدل المؤشرات على تدني مستويات القدرة العلمية والتكنولوجية للدول العربية مع تواضع أعداد العلماء والباحثين العرب، حيث إن موازنة البحوث العلمية والتكنولوجية لا تتجاوز 0.07% من أجمالي الناتج القومي العربي.

ب- محاربة كل أشكال التضييق المرتبطة بنشر استعمال الانترنيت من خلال سن التشريعات و القوانين المشجعة في هذا المجال و أن تكون المخاوف لدى بعض هذه الحكومات من ظهور النقود الإلكترونية وانتشارها الذي قد يشجع أو يسهل عمليات غسيل الأموال, وقد يخلق صعوبات في رقابة الحكومات المركزية على النقد المتداول, وذلك للتحكم في عرض النقود خاصة إذا توسعت الشركات الخاصة في إصدار النقود الإلكترونية.

- العمل على تخفيض تكاليف استخدام الإنترنيت و الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة في هذا الميدان و نشر الوعي بأهمية التجارة الالكترونية لدى أفراد المجتمع.

متطلبات تطوير الاستفادة من التجارة الالكترونية :إن بروز العولمة كظاهرة ميزت الاقتصاديات المعاصرة و التي انتشرت أثارها لتمس كل دول العالم بمختلف مستويات التطور الحاصل فيها و نظرا لتشابك

العلاقات و المصالح بين دول العالم جاءت العولمة كإحدى الإفرازات الهامة التي من شأنها أن تسهل وسائل الاتصال و آليات التبادل و لعل من أهم الركائز الأساسية التي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة إلى جانب دور كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير نجد أن الثورة المعلوماتية و ما حصل فيها من تطور رهيب في وسائل الاتصال بمختلف أنواعه و كذا في تسهيل و تقريب الاتصالات من خلال الاستفادة مما أفرزته ثورة المعلوماتية في ميدان الحواسيب ، شبكة الانترنيت...الخ و التي كان لها الفضل في تقريب المتعاملين فيما بينهم من خلال التجارة الالكترونية و لعل هذا هو الحدث البارز في الاقتصاديات المعاصرة و الذي يتطلب من حكومات الدول أن تعمل على توفير السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تشجع على تطور التجارة الالكترونية و انتشار استعمالها و ذلك من خلال العمل على تشجيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و الحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي و ذلك بالتخفيف أو إلغاء لكافة القيود و التشريعات التي من شأنها أن تقف عائقا أمام الحرية الاقتصادية كأن تقوم في هذا الميدان بسن تشريعات ضريبية من شأنها أن تساهم مثلا في نشر استعمال التجارة الالكترونية و ذلك من خلال إلغاء التمييز الضريبي على شبكة الانترنيت و العمل على إنشاء اتفاقيات حول التبادل عبر شبكة الانترنيت و كذلك توفير كل المتطلبات التي تساعد على انتشار التجارة الالكترونية سواء تعلق الأمر بتخفيض التكاليف أو بتوفير حواسيب بأسعار معقولة....الخ، على أن يبقى دور الحكومة في هذا الميدان يقتصر في ضرورة حماية المستهلك و ذلك بتوفير بيئة قانونية تضمن ذلك و العمل على ضمان حقوق الملكية و حماية العمليات عبر الانترنيت أي إزالة كل المعوقات القانونية بخلق نوع من التلاؤم حتى يتسنى توفير عقود تستجيب لاحتياجات التجارة الالكترونية بمعنى أن الحكومة في سياستها الاقتصادية يجب أن تعمل على:

- توافر بنية تحتية ونشر شبكة الانترنيت على نطاق واسع وبأسعار تنافسية.
- نشر الوعي العلمي والثقافي والقضاء على الأمية المعلوماتية لدى أفراد المجتمع.
- وجود بنية تحتية كافية للخدمات المالية لاسيما في مجال التعامل المالي المصرفي.
- النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها.
- تعميم الانترنت و إلزامية الأخذ بالتجارة الإلكترونية
- تطوير القطاع المصرفي
- توفير إطار تشريعي لتنظيم العمل بتلك التجارة

- الاعتماد على التجارة الإلكترونية كآلية لترقية الصادرات

الخاتمة:لقد أصبح يطلق على الاقتصاد العالمي الراهن الاقتصاد الرقمي نتيجة للثورة الحاصلة في تقنية المعلومات و الاتصالات و الانتشار الواسع للتجارة الالكترونية هذه الأخيرة التي تحتاج في تطورها إلى ضرورة توفر تكنولوجيا عالية في مجال تقنيات المعلومات و الاتصالات و توفر بنية تحتية معلوماتية تتمثل أساسا في وسائل الاتصال و أجهزتها كالهواتف الثابت منها و النقال و الحواسيب و الانترنيت و هو ما جعل الدول المتطورة تسارع إلى خلق الإطار القانوني و التشريعي للمعاملات من خلال التجارة الالكترونية وهو ما أدى في الحقيقة إلى انتشار استعمال التجارة الالكترونية في هذه الدول بخلاف الكثير من الدول العربية و منها الجزائر التي مازالت تحتاج إلى بذل الكثير من المجهودات للنهوض باستخدام التجارة الالكترونية و الاستفادة من المزايا.

المراجع

1-Kenneth C. Laudon & Carol Guericio Traver, E-commerce, by Eyewire, USA, 2001, P. (7(

-2زايري بلقاسم ودلوباشي علي ، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة ،

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة 6-8 أيار _مايو) 2002 ، صفحة رقم 360.

3- David R.T, the Impact of the Internet on the Taxation of International Transaction, Bulletin for International of Fiscal Documentation , vol. 50,No 11-12-1996 . pp526- 530.

-4 أبراهيم محمد درويش، المعالجة الضريبية للصفقات الالكترونية، كلية الاقتصاد للعلوم الادارية جامعة اليرموك أربد- الاردن 2002 ، ص6

5– رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات،1999 ص348 .

6- www. C4arab . com\ showac. Php الموسوعه العربية للكمبيوتر والانترنيت.

7- Kenneth c. Laudon, Opcit., P. (109)

1) عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ ،مجلة العلوم و التقنية العدد 65 محرم 1424 مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية – الرياض ص10

2) حسين ناصر الوهبي، الحكومة الالكترونية و التجارة الالكترونية

www.ac4mit.org/egov.asp تاريخ التصفح 2005/7/8

1)البنوك الالكترونية الإطار العام http://www.arablaw.org/e-banking.htm تاريخ التصفح 2005/5/11

2)عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية الجزء الأول –دار الفكر الجامعي –الإسكندرية 2002ص 110

3)المرجع السابق ص 114

4)محمد قطان، المحافظ الالكترونية www.arab-team.com/lessan/index.php تاريخ التصفح 2005/07/11

5)رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره ص349

15- إبراهيم محمد درويش، مرجع سبق ذكره ص9

16-صندوق النقد العربي أبو ظبي 2008 ،نظم الدفع الخاصة بعرض و سداد الفواتير الكترونيا ص1

17-حسين المهدي،الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي أبو ظبي، الإمارات 2005 ص34.

18-محمد الرميحي، صراع الفجوة الرقمية، جريدة العرب الدولية، العدد 2, 9815 أكتوبر 2005 ص16.

19-The Initiative for an open Arab internet, www. Openarab.net

20-Assurance Services, The Opportunity that Exists for the Profession, https://aicpa.Org/assurance (AICPA) Web site